استيراتيجية تنظيم مقتضيات المناهج التربوية وفقا لمتطلبات مجتمع القرن الواحد والعشرون

"رؤية لواقع تربوي راهن وتطلع مستقبلي"

The strategy of organizing the requirements of educational curricula according to the requirements of the society of the 21st century

"A vision of a pedagogical reality and a future look"

د. حسين لوشن

قسم علم الاجتماع– جامعة باتنة

الملخص:

يسعى هذا البحث لدراسة العلاقة الوثيقة بين المقتضيات الخاصة لبناء المناهج التربوية والمتطلبات التي يحتاجها المجتمع؛ وما يتطلبه ذلك من إحكام للاستراتيجيات والإجراءات التي تستدعي ذلك بما فيها الحصر السريع والناجع، والفهم السليم لمختلف المتطلبات التي يفرضها واقع الحياة بالمجتمع، وهذا يتوقف على طبيعة الجهود التي تبذلها الدول وكل الأطراف الممتهنة والممارسة من قريب وبكيفية متواصلة للنشاطات التربوية والتعليمية.

حتى يتم الوصول إلى المستوى المنشود كان لابد من اللجوء إلى الباحثين المتمكنين والخبراء المتخصصين في هذا المجال، وتشجيعهم على إنجاز أعمال علمية، تسلط الضوء وتشخص جوانب القوة، التي يمكن أن تتصف بها المناهج التربوية. وحين استغلالها على النحو الأفضل، ستجعلها تفي فعلا بإحداث التوازن بين المقتضيات والمتطلبات،التي أفرزتها التحولات والتطورات على النطاق العالمي والمحلي.

خصوصا ونحن نعيش السنوات الأولى من بداية الألفية الثالثة، أين استوجبت هذه المرحلة بناء مناهج تربوية، تكون بالتأكيد توجهاتها تساير روح العصر، بكافة تغيراته ومستجداته.

Abstract :

This research seeks to study the close relationship between the special requirements for building the educational curricula and the requirements that the society needs; the required strategies and procedures that require this, including rapid and efficient enumeration, and the proper understanding of the various requirements imposed by the reality of life in society, States and all concerned parties and practice in close and continuous manner of educational and educational activities.

In order to achieve the desired level, it was necessary to resort to qualified researchers and experts in this field, and encourage them to carry out scientific work, sheds light and characterizes the strengths, which can be characterized by educational curricula. When used better, they will indeed make it possible to strike a balance between the requirements and requirements created by global and local transformations and developments.

Especially as we live in the early years of the beginning of the third millennium, where this stage required the construction of educational curricula, certainly be guided by the spirit of the times, with all changes and developments.

مقدمة:

التربية في مجتمع القرن الواحد والعشرين، أضحت تعتمد وبشكل أكبر على المناهج، لأنها أساس قوامها وقوتها ودوامها، سيما في الإطار الرسمي، وفي كافة القطاعات التربوية والتعليمية العامة والخاصة. ومن منطلق هذه الرؤية العلمية الجادة، أردنا في هذا البحث ذو المسحة النظرية، أن نقف على بعض مواطن العلاقة الوثيقة، الموجودة بين المقتضيات الخاصة بالمناهج التربوية، والمتطلبات التي يحتاجها المجتمع.

وحين النظر إلى التعقيدات، التي شهدتها جل المجالات في السنوات الأخيرة، وخصوصا في الحقل التربوي، أين أصبح لزاما أخذ عملية تنظيم المناهج التربوية، ووضعها في المقام الصحيح الذي تستحقه، مع الشعور بالقيمة الحيوية التي تكتسيها حاليا، وحتى على المدى المستقبلي.

لكن شريطة التركيز والإعدادات المدروسة لمقتضياتها الحقيقية، من خلال الاعتماد على:

- الاستراتيجيات المحكمة في وضعها
- التنظيم المتطور والمرن لكل ما تقتضيه من مكونات متنوعة
- التطبيق الفعال للفلسفات والسياسات والتوجهات التي انطلقت منها
- الوصول بجدارة وبتفوق للأهداف التي رسمت لها.

ومثل هذه الآليات التنظيمية، ستقود بلا شك إلى الحصر السريع والناجع، والفهم السليم لمختلف المتطلبات التي يفرضها واقع الحياة بالمجتمع، وذلك باللجوء إلى:

- تحديد حاجات الشعوب والأفراد والجماعات والمؤسسات
- ضبط قيم ثقافة التكيف والانفتاح والانتشار
- تقدير حجم الاستعمالات المالية والمادية والتقنية والتكنولوجية والإتصالاتية
- تعيين العمليات الرئيسية التي تتم في الوسط المجتمعي العالمي والمحلي

ومسائل كهذه، تبقى تتوقف على طبيعة الجهود، التي تبذلها الدول وكل الأطراف الممتهنة والممارسة من قريب، وبكيفية متواصلة للنشاطات التربوية والتعليمية، مع ضرورة العمل الدؤوب، وجعل المقتضيات التي تنتظم فيها المناهج التربوية تثمر، وتظهر مع الوقت في صورة نواتج متنوعة، يكون المستفيد منها:

- المتعلم
- المعلم
- المدرسة
- المجتمع

وبغية تدعيم الممارسات والنشاطات التربوية، والوصول إلى المستوى المنشود، كان لابد من اللجوء إلى الباحثين المتمكنين والخبراء المتخصصين في هذا المجال، وتشجيعهم على إنجاز أعمال علمية، تسلط الضوء وتشخص جوانب القوة، التي يمكن أن تتصف بها المناهج التربوية. وحين استغلالها على النحو الأفضل، ستجعلها تفي فعلا بإحداث التوازن بين المقتضيات والمتطلبات، التي أفرزتها التحولات والتطورات على النطاق العالمي والمحلي.

خصوصا ونحن نعيش السنوات الأولى من بداية الألفية الثالثة، أين استوجبت هذه المرحلة بناء مناهج تربوية، تكون بالتأكيد توجهاتها تساير روح العصر، بكافة تغيراته ومستجداته.

أولا– التعريف بالمناهج التربوية

يعود مصطلح منهج في الأصل إلى اللاتينية، والذي يفيد... بالجري في مهرجانات وأدوار السباق، التي كانت تقام دوريا، ومع مرور الزمن تحول متطلب السباق إلى مقرر دراسي تدريبي، فتم إطلاق كلمة منهج على مقررات الدراسة والتدريب...[1]، وتبعا لهذا المعنى لقد أصبح يدل في مجالي:

- **اللغة:** أنه الطريق المعلوم، الذي يتبعه الفرد حتى يصل إلى مقصده
- **التربية:** أنه الأداة التي تنظم نشاط وسلوك الممارس لعملية التربية، مع تمكينه من بلوغ الأهداف المنشودة

ونظرا للتغييرات التي أدخلت على نظم التربية، وما واكبها من تطورات انعكست مباشرة على المناهج، مما أعطتها أبعادا واسعة، وذلك قياسا بتعدد مقتضياتها، كما أكسبتها القيمة الحقيقية التي تستحقها من الناحية التربوية وحتى التعليمية.

وبالمقابل لابد من الإشارة إلى العناية، التي لقيتها المناهج التربوية من قبل كبار المربين الرواد والمحدثين، حيث أضفت اهتماماتهم وتصوراتهم إلى تقديم الكثير من التعاريف، وعلى الرغم

من تنوعها واختلاف مرجعياتها النظرية، إلا أنه بعد الإطلاع عليها واستيعابها يمكن حصرها في ثلاث وجهات نظر هي:

- **وجهة النظر الأولى:** جعل المناهج التربوية رهينة الماضي، كما لا يجب أن تتعدى نطاق ما هو تقليدي

- **وجهة النظر الثانية:** تناول المناهج التربوية من خلال مسايرتها للحاضر، مع حتيمة تجديد بنائها، وإدخال تغييرات عليها وتطويرها.

- **وجهة النظر الثالثة:** طرح المناهج التربوية على أنها حلقة كبرى تجمع بين الماضي والحاضر والمستقبل، مع التجويد في مقتضياتها ليكون مردودها أحسن وأشمل.

وفي ضوء هذه الرؤى، يكون من الأفضل النظر إلى المناهج التربوية... على أنها خبرات الماضي الحية، وممارسات الحاضر الإيجابية، وتطلعات المستقبل المشبعة بالاستعدادات، والقدرة على مواجهة المشكلات، وإيجاد الحلول الملائمة لها، مع تمكين كل الدول والهيئات والمنظمات والمؤسسات، والأطراف ذات الصلة من المشاركة في تنظيمها وتطويرها، بما ينسجم وانشغالات وحاجات مجتمع القرن الواحد والعشرين.

إن طرح متكامل كهذا، سيمنح بلا شك المناهج التربوية قيمتها الحقيقية، كما يتوقع أن يؤدي بنواتجها تدريجيا، لتنعكس بالفائدة المتنامية على الوحدات التعليمية، والمتعلمين والمعلمين، والمدارس والبيئات الاجتماعية على النطاق العالمي و المحلي من دون استثناء.

ثانيا-الإستراتيجية الخاصة بتنظيم مقتضيات المناهج التربوية:

بناء على ما أفرزته التربية طيلة القرن الماضي، سوف يكون من التفكير المنطقي، و التدبير الصائب والوجيه، أخذ زمام المبادرة لتخصيص إستراتيجية محكمة، تتفرع عنها إستراتيجيتين متكاملتين وظيفيا، من خلالهما يمكن وضع مناهج تربوية منظمة في مقتضياتها، بطريقة يقل معها أثر أي خلل أو أزمة، سواء على المدى الزمني القادم من القرن الحالي، أو العامل البشري والاجتماعي، ويتم عرضها على النحو التالي:

2-1- استراتيجية تنظيم مقتضيات المناهج التربوية على نطاق المجتمع العالمي:

في عملية تنظيم المناهج التربوية على نطاق مجتمعي أوسع، وجب النظر إلى حقيقة أنها تقتضي ما يلي:

1- تجديد بناء التربية

2- تطوير أساليب التكوين والتدريب

3- تنمية قدرات ومواهب وسلوكات الإنسان

4- إتاحة كل الفرص للتعبير عن الاختراعات التي تنجزها الشعوب

5- تحقيق المساواة بين الأجناس البشرية في الميادين التربوية والتعليمية

6- إنهاء الفوارق الطبقية والعنصرية داخل أوساط كافة أصناف المدارس بما فيها الأطوار التعليمية

7- تكريس مبدأ تكافؤ المسؤوليات والأدوار بين الرجال والنساء في القطاعات التربوية العامة والخاصة

8- استيعاب مختلف ما يبديه سكان القارات الخمس من ممارسات وأعمال في مجال التربية والتعليم

9- مواجهة ظاهرة الأمية، والتقليل من نسب تزايدها في العالم

10- معالجة أشكال العنف، وتتبع أسبابه التربوية

11- تطويع جنوح الأحداث في عالمي الشمال والجنوب إلى قوالب تربوية، تكفل إصلاحهم وتسوية انحرافاتهم

12- تمكين جميع الناس ليستفيدوا من حق التربية والتعليم مدى الحياة

13- فتح حوار تربوي يضم كل المجتمعات المتقدمة منها والنامية والمتخلفة، إلى جانب دعم التعاون الجاد والتبادل المثمر في كافة ما يتعلق بشؤون التعليم

14- توجيه عولمة التربية لتأخذ الطابع الذي تنشده وتفضله جميع الشعوب، ومن دون إقصاء أو مساس بخصوصيات منظوماتها التربوية.

15- وضع سياسة تربوية شاملة، تظهر من خلالها عزيمة المجتمع الدولي في التقليل من خطورة بعض الأزمات، التي تنعكس سلبا على النظم والمؤسسات التعليمية.

2-2- إستراتيجية تنظيم مقتضيات المناهج التربوية على نطاق المجتمع المحلي:

إن تنظيم المناهج التربوية على نطاق مجتمعي محلي، نجد هذه العملية تتطلب أخذ مجموعة من المقتضيات في الاعتبار هي:

1- إدخال تغييرات بناءة على عملية التربية

2- تجويد أنواع التكوين وطرائق التدريب

3- ترقية نشاطات ومهارات الفرد

4- تشجيع الفروق بين الأفراد في مجال الإبداع والابتكار والمبادرة، والتنافس المفيد

5- تطبيق المساواة في ميدان التربية والتعليم بين الأفراد العاديين وذوي العاهات والإصابات

6- إحداث التفاعل الإيجابي والموجه بين تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات

7- تقدير حيز المكانة التي يشغلها الذكور والإناث في منظومة التربية والتعليم

8- فهم كل ما يعبر عنه المواطنين من انشغالات وطموحات متنوعة، وذات صلة قوية بالتربية والتعليم

9- تأسيس مدارس محو الأمية لجميع الفئات العمرية من دون استثناء

10- تخفيف حدة العنف والشغب المدرسي

11- استقطاب أعداد المتسربين والمخفقين دراسيا، والبطالين والمتسولين والمتشردين، وإعادة دمجهم ليعيشوا حياة اجتماعية سوية وأرقى

12- منح كل الأفراد فرص مواصلة التعليم ودون انقطاع كشرط ضروري في الحياة

13- إيجاد حوار تربوي تشارك فيه مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي

14- هيكلة منظومة التربية، وجعلها تساير التطورات التي يشهدها المجتمع المحلي، مع الاستفادة من بعض التجارب الناجحة في التعليم

15- رسم سياسة تربوية وطنية تتجلى في ظلها إرادة الدولة وهيئاتها ومؤسساتها، والتكفل بجل القضايا والمشكلات التي تعترضها نظم ووحدات التعليم من أدنى إلى أعلى مستوى، سواء منها التابعة للقطاع العام أو الخاص.

إن السر في تنظيم المناهج التربوية، يكمن في جعل مقتضياتها... تدخل ضمن الظروف الراهنة، التي يمر بها المجتمع العالمي والمحلي، مع التوعية الكافية...[2]، للشعوب والأفراد للتعامل معها بأساليب حديثة، وذلك في حدود الاستراتيجيات التي رسمت لها.

وبمجرد التمعن في هذه الفكرة، ندرك أن معظم البلدان اليوم، في حاجة ماسة إلى مناهج تربوية، متناغمة فيما بينها من الناحية البنائية والتطورية، سيما والمرحلة التي نعيشها، مليئة بالأحداث والتغيرات على مستوى المنظومات التربوية والنظم التعليمية.

وما دام العالم المعاصر في المجال التربوي، يتجه نحو الأخذ بالأسباب، المؤدية إلى استغلال الخبرات الدولية والمؤسساتية والفردية، إضافة إلى الاستفادة مما حققته التجارب العلمية في الميادين التربوية والتعليمية. فإنه يكون من الاختيار الاستراتيجي، الاهتمام أكثر بتنظيم مقتضيات المناهج التربوية، والاعتداد بها كانطلاقة فعلية، والحرص على تجسيدها اجتماعيا، بغية تحقيق مختلف متطلبات مجتمع القرن الواحد والعشرين.

ثالثا– المتطلبات النوعية لمجتمع القرن الواحد والعشرين:

واضح للوهلة الأولى أن لكل عصر مطالب، والسبب في ذلك يعود إلى الازدياد المتنامي للحضارات التي عرفتها البشرية، منذ التاريخ القديم إلى حد الساعة.

والأكيد أن متطلبات الأفراد في المجتمع الحالي، يستلزم... نقلها للمناهج التربوية لتعمل على تحقيقها...[3]، طبقا للتوجهات الكبرى والصغرى للمدنية السائدة اليوم، والتي تشترك في تفعيل جوانبها أغلب الدول، سواء بإنتاجها العلمي والمادي، أو المعنوي والثقافي، خصوصا الإنتاج التربوي والتعليمي.

وانطلاقا من هذه المسلمة، التي تقرها جميع الاتجاهات العلمية في حقل التربية... أن المناهج التربوية، يجب أن ترقى بالإنسان إلى درجة تكييفه مع متغيرات الحياة، وتمكينه من القدرة على القيام بواجباته...[4]، بما يتلاءم والموجة التي يعرفها مجتمع الألفية الثالثة.

إن القضية التي نتكلم عنها في هذا المقام، لا تخرج عن كونها تحديات، يجد كلا من المجتمع العالمي والمحلي، نفسه ملزما بجمع كل القوى البشرية والمادية، وتوظيفها على النحو الذي يضمن تحقيقها كأهداف تربوية وتعليمية، واقتصادية وثقافية واجتماعية جديدة، ومن بين أهم هذه المتطلبات النوعية الآتي:

3–1– المطلب النوعي في التربية:

الإنسان اليوم وقبل أي وقت مضى، تلزمه تربية نوعية وشاملة، يكون من أبرز أهدافها تكوينه وجدانيا، لأن تربية القرن الماضي أثبتت ما ترتب من مشكلات، وعلى رأسها العنف بكل

أشكاله وآثاره الوخيمة...، وهذا يعود إلى الاهتمام الزائد بالجوانب العلمية في التربية، والتقصير في مكونات البناء الروحي والأخلاقي.

لكن في ظل التربية التي توازن بين الجانبين، يجب العمل على صقل ملكاته العقلية، وقواه النفسية والجسمية، وتمكينه من التعبير وبحرية عن أفكاره وتصوراته، ورغباته وطموحاته وحاجاته المعنوية، وهذا لا يتم إلا في عالم يسود فيه قانون... أنه لا حياة حقة للكائن البشري، إلا إذا قامت على مناهج، تتجه فيها التربية إلى تنمية شخصيته داخل المجتمع الإنساني...[5]، وهو مطلب حيوي لا نظن أنه يوجد مجتمع يستطيع التخلي عنه، وخاصة في الآونة الأخيرة.

3-2- المطلب النوعي في التعليم:

تلاميذ المدارس المختلفة، وطلاب المراكز المهنية والمعاهد والجامعات، في حاجة ماسة إلى تعليم نوعي ومتطور، حيث يأتي من أهم أهدافه، إطلاعهم على أساليب التحكم في المعلومات والمفاهيم والقضايا المطروحة أمامهم، وتمكينهم من استعمال الأجهزة والأدوات في إطار علمي سليم ومقنن.

ومادام التعليم... يقوم على مناهج لا تعمل في فراغ، بل لها أهداف ومحتويات وطرائق ووسائل، تقترن بالخبرات والأنشطة والتقويم، وهي ما تتكامل لتولد نظم التعليم... [6]، وعليه أصبح من الضروري تمكين جميع الأفراد وتدريبهم، ليصلوا إلى درجة إتقان العمليات التعليمية، خصوصا تلك التي تتم بواسطة الكمبيوتر والانترنت، إضافة إلى دمجهم في عالم الاتصالات، ليكونوا على دراية بما يحدث من تجديدات وتطورات في المجال التعليمي، ومطلب كهذا بات كحتمية تواجهها جل المجتمعات، وبالتالي لا يمكن التأخر عن توفيره ولو بالقدر المحدود، وذلك في السنوات المقبلة من هذا القرن.

3-3- المطلب النوعي للاستثمار في التربية والتعليم:

تطور التربية يأتي من تجويد التعليم، وكلاهما يتوقف على توظيف آليات، منها:

- المناهج التربوية والدراسية المنظمة والهادفة
- العلوم النظرية والتطبيقية المبسطة والقريبة من المدارك
- الأجهزة التكنولوجية التعليمية الحديثة
- التجارب المتميزة وذات الفعالية

- الخبرات الميدانية المتعمقة والمتخصصة
- الأنساق التنظيمية المفتوحة...

وإذا كان من الأهم في هذين المجالين، أن تتجه العناية الفائقة بعمليتي التربية والتعليم، مراعاة جانب التوازن بين المدخلات والعمليات والمخرجات، لأجل الوصول إلى... نواتج تعكس درجة الاستفادة التي تحققت من الاستغلال الأمثل لمختلف العناصر البشرية والعلمية، والمالية والمادية...[7]، ومعنى هذا هو القدرة التي يفترض أن تتمتع بها المنظومات التربوية والنظم التعليمية، في توفير الحاجات النوعية من العمليات الاستثمارية.

إن الاستثمار الذي يجب أن يؤسس في الميدان التربوي والتعليمي، لا بد أن يتمركز حول رأس المال البشري، لأنه العامل الثابت في الاقتصاد، مقارنة برأس المال المادي، الذي يتغير في ظل تجدد الدورات الإنتاجية والأساليب الخدمية.

ولكون بعض الدول وخاصة الثرية منها، تضع حساباتها مؤخرا على تحويل النشاط التربوي والتعليمي إلى مردود ملموس، يظهر فيما... يمتلكه الإنسان من قدرات وخبرات، تمكنه من إقناع الآخرين بأهمية ممارسات تكنولوجيا التربية والتعليم، وكذلك ما يقدمه لهم من معارف وتطبيقات مستحقة...[8]، تنتقل لتسهم في البناء الاقتصادي للمجتمع، سواء على المدى الزمني القصير أو المتوسط أو الطويل.

ولما كان العنصر البشري هو المستهدف في العملية الاستثمارية للتربية والتعليم، فإنه يكون من المطلب الرئيسي المطروح أمام كل المجتمعات، لتتدارسه وتتعاون عليه فيما بينها، لأنه يجمع بين أربعة مفعلات، هي:

- التربية
- التعليم
- الاستثمار
- الاقتصاد

باعتبارها إما أن تقوي المجتمع أو تضعفه.

3-4- المطلب النوعي لثقافة الإبداع في التربية والتعليم:

كي ينشأ الإبداع وينمو، كان لا بد من توافر بيئة نفسية ثقافية واجتماعية، تسود فيها قيم نوعية، بواسطتها يتم إعداد الإنسان المبدع، بكيفية يصبح فيها متمكنا من الإسهام في مناشط الحياة، وقادرا على التكيف مع المواقف والصعوبات والتحديات التي يفرضها العصر.

يعد حسن التعامل مع الكائن الآدمي في غاية الأهمية، سيما إذا أدرجت هذه المسألة ضمن مناهج تربوية تقوم على... مده بثقافة تكون لديه روح الحوار، والانفتاح على مختلف القنوات داخل المجتمع، كما تقوده إلى التوازن معنويا وماديا، ومنها وصوله إلى تقديم حلول إبداعية للكثير من المشكلات...[9]، وتماشيا مع هذا الطرح الذي يجمع ويوفق بين:

- الإبداع الفردي
- الإبداع المجتمعي
- ثقافة الإبداع
- المجتمع الذي يشجع الإنسان على الإبداع

سوف تتجلى القيمة الفعلية للإبداع، الذي يفترض أن يتم التخطيط والترتيب له في المجال التربوي والتعليمي.

إن السمة الأساسية في القيم المستمدة من التربية والتعليم، أنها... توجد علاقة وطيدة بين الثقافة والإبداع، وتسهل بالتالي انتشارهما واستمرارهما عبر الأجيال...[10]، ومطلب من هذا القبيل، أصبحت غالبية المجتمعات تهدف إلى تكريسه وتنميته، لأن الحياة غدت تعتمد على الإبداع والابتكار والاختراع في ميادين متعددة، ومنها على وجه الدقة ميدان التربية والتعليم.

نتيجة لتفاقم المشكلات بجميع أصنافها ودرجاتها، والتي تعرفها وتواجهها الشعوب الحديثة، سواء في عالم الشمال أو عالم الجنوب، لقد دعت بدورها مختلف القوى الفاعلة، أن تمركز جهودها واهتماماتها وتحركها صوب إيجاد السبل الكفيلة، وتكون في مقدمتها المناهج التربوية، التي يجب أن تنقل إليها الحاجات المرغوبة، كمتطلبات نوعية للأفراد والجماعات، مع العمل الجاد والمتواصل لضمان تحقيقها، على النحو الذي يضع توازنا وتكافؤا قيميا وماديا، للتشكيلات الإنسانية القائمة داخل المجتمعات المتقدمة منها والنامية والمتخلفة.

رابعا–النظرة المستقبلية للواقع التربوي الراهن:

إن الحاضر مدى زمني محدد، ويكاد يكون ليس طويلا، ومهما يكن فإن الوقائع التي تتخله، لا شك أنها تكشف عن مستوى معين من النمو الذي حققته المجتمعات، وذلك في كافة الميادين ومنها بالضبط مجالي التربية والتعليم.

لكن لو رجعنا إلى الماضي وبرؤية فاحصة، لوجدنا أن ما سجلته التربية في القرن التاسع عشر من أحداث، لهي تختلف عن الإنجازات التي تمت طيلة الألفية الثانية، كما لا يمكن إنكار أن النواتج التربوية والتعليمية المسجلة، قد أفادت البشرية بالكثير من الخدمات في مجالات:

- التعلم والسلوك
- البرمجة والتخطيط
- الصحة والوقاية
- الثقافة والاتصال
- الاختراع والإنتاج
- التكنولوجيا والتقنية...

إلا أن هذه الاستفادة حتى من خدمات التربية والتعليم، لم تكن موزعة بين سكان المعمورة بالتساوي، بدليل الفارق في الحجم الكبير للاستخدامات المحققة في هذا الميدان بالدول المتقدمة كنصيب للفرد، على عكس ما هو موجود في البلدان النامية والمختلفة، أين يأتي نصيب الفرد فيها ضئيلا من الاستعمال وبمواصفات أقل نوعية.

ما تجدر الإشارة إليه، أن الاختلالات المترتبة عن عدم التوازن بين القوى البشرية والتنظيمية،والمالية والمادية...، التي تشكل بناء المنظومات التربوية والنظم التعليمية، لقد أفرزت العديد من التناقضات خلال القرن العشرين، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر، التزاوج بين:

- المناهج التربوية الحديثة والتقليدية
- الأهداف التربوية الواضحة والغامضة
- المحتويات المعرفية المقلصة والمكثفة
- الوسائل التعليمية المتطورة والبسيطة
- الطرائق التعليمية الحوارية المبنية على المشاركة والتلقينية

- التكوين والتدريب الفعال والمهدر
- العدل والديمقراطية والإقصاء والتسلط التربوي
- التوجيه التربوي الصحيح والخاطئ
- التقييم التربوي الموضوعي والذاتي
- التقويم التربوي المؤسس علميا وغير العلمي
- الإجراءات والتدابير الإرادية والارتجالية
- النواتج التربوية والتعليمية الإيجابية والسلبية...

بناء على هذه الهفوات، التي بدت متواكبة مع بعضها في أماكن متباعدة وبمجتمعات مصنفة، وداخل قطاعات عامة وخاصة وتعاونية، لا تسير فيها شؤون التربية والتعليم بنفس الوتيرة، ستتحدد النظرة المستقبلية للواقع التربوي الراهن.

إن مستقبل التربية والتعليم، متوقف على... جعل المناهج التربوية مرنة، حتى تلعب دورها في الارتقاء بمستوى الإنسان، مع النهوض بكافة المجتمعات المعاصرة، ومواجهة مشكلاتها والحد منها وتحقيق متطلباتها، والوصول بها إلى النمو والتفوق الحضاري...[11]، زد على ذلك أن الفترة القادمة للعشريات الأولى من الألفية الثالثة، تستدعي تجديد أساليب التفكير والتعامل مع القضايا التربوية والتعليمية، إلى جانب تقريب وجهات النظر، وتوحيد الجهود على النطاقين العالمي والمحلي.

ولتفادي النقائص مستقبلا، كان مسؤولية على الجهات المختصة تحديث النشاط التربوي والتعليمي، قصد... رفع إنتاجية الفرد والجماعة، وبالتالي إنتاجية الدولة ككل...[12]، وذلك في ظل تعاون وتبادل ديناميكي، يمنح بالتدريج لجميع البلدان المشاركة والمساهمة، وبنسب متفاوتة في تطوير المنظومات والنظم، والآليات المعرفية والقيمية والمادية الخاصة بالتربية والتعليم، والهدف المستقبلي الرئيسي هنا هو بناء وتكوين مجتمع القرن الواحد والعشرين، القادر على التغيير والاستمرار.

تقييم:

لو نتمعن في طبيعة القضايا التي تطرقنا لها في هذا البحث المختصر، والتي بدأناها بتسليط الضوء على المعنى الذي أخذته المناهج التربوية، ثم تناولنا تنظيم مقتضياتها طبقا لمتطلبات

المجتمع الحديث، وذلك في إطار إستراتيجيتين متكاملتين، كما نقلنا من خلالهما مجمل الأفكار، الخاصة بما يجري من وقائع تربوية وتعليمية على النطاق العالمي والمحلي، إلى جانب تحديدينا للنظرة المستقبلية، النابعة من الواقع التربوي الراهن.

إن التحولات التي تحدث في مجال التربية والتعليم، والتحديات التي تواجهها معظم المجتمعات، وبالضبط مع بداية الألفية الثالثة، ستقودنا إلى طرح عدد من التصورات، كآليات مدعمة للتربية والتعليم، ومؤدية إلى تحقيق المطالب المنتظرة، وهي:

- توفير العناصر البشرية والمالية والمادية، التي تضمن النجاح في ممارسة النشاط التربوي والتعليمي
- تطوير أساليب العمل في المجالات التربوية والتعليمية
- استغلال خبرات أكبر المربين والخبراء والمتضلعين في شؤون التربية والتعليم
- تحفيز الباحثين المتمكنين والمطلعين على مشكلات التربية والتعليم معنويا وماديا
- توجيه البحث العلمي المتخصص في التربية والتعليم
- مواصلة تنظيم مقتضيات المناهج التربوية، ووضعها على محك واقع التعليم
- تقوية إرادة الدول في الاستثمار العقلاني لعمليات التربية والتعليم
- تجديد ثقافة الإبداع والابتكار، ونقل قيم الانفتاح والحوار بين الأجيال كأهداف تربوية وتعليمية
- رفع مستوى النشاط التربوي والتعليمي، والعمل على تحقيق المطالب النوعية ليستفيد منها الجميع.
- تكثيف الجهد نحو معالجة كل ما من شأنه أن يعيق نمو مشاريع التربية والتعليم وفي النهاية، نقول أن موضوعا كهذا لا زال في حاجة إلى دراسة متعمقة، لكونه يجمع بين مركبات معرفية وأبعاد زمنية، ونطاقات مجتمعية، أضف إلى أن مجتمع القرن الواحد والعشرين، يقف اليوم أمام أزمات بما فيها بعض تحديات التربية والتعليم، سيكون من الصعب التغلب عليها، سواء عالميا أو محليا.

المراجع:

1- راتب قاسم عاشور وعبد الرحيم عوض أبو الهيجاء، المنهج بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص18.

2- حلمي أحمد الوكيل، تطوير المناهج، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص.ص62 -63

3- مروان أبوحويج، المناهج التربوية المعاصرة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2000، ص12

4- علي أحمد مذكور، نظريات المناهج التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص391

5- جودت أحمد سعادة وعبد الله محمد إبراهيم، تنظيمات المناهج وتخطيطها وتطويرها، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2001، ص. ص: 160-161.

6- فارعة حسن محمد، المناهج وتكنولوجيا التعليم، عالم الكتب، القاهرة، 1999، ص:334

7- محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص. ص: 216 -219

8- عبد العظيم الفرجاني، التكنولوجيا وتطوير التعليم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص. ص:46-47

9- محمد فوزي عبد المقصود، الإبداع في التربية العربية (المعوقات وآليات المواجهة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص. ص:187-189.

10- فوزي طه إبراهيم ورجب أحمد الكلزه، المناهج المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص. ص: 81 - 82

11- الغريب زاهر وإقبال بهبهاني، تكنولوجيا التعليم - نظرة مستقبلية، ط2، دار الكتاب الحديث، الكويت 1999، ص. ص 5-6

12- حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة، 1997،ص: 72.